

دراسة تجريبية لمحددات الاختيار المحاسبي للاستثمارات غير الملموسة - حالة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية -
Empirical study of the determinants of accounting choices to intangible investments: The case of Algerian economic institutions

فؤاد صديقي¹*

¹ جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر (fouadseddiki@gmail.com)

تاريخ الاستلام: 2017؛ تاريخ القبول: 2017؛ تاريخ النشر: 01 ديسمبر 2017

ملخص: لقد تعاضمت أهمية الأصول غير الملموسة في مختلف الاقتصاديات وبرز تطوير في علاقة أسواق رأس المال بالمساهمين الجمهور، مما أدى إلى تنامي مستوى تباين المعلومات المالية و بروز أهمية الدور الأساسي للمحاسبة في توفير تلك المعلومات التي تسمح بعرض الصورة الصادقة عن المؤسسة.

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار محددات الاختيار المحاسبي للاستثمارات غير الملموسة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، حيث شملت عينة الدراسة 61 مؤسسة خلال الفترة 2010-2014.

خلصت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير سلبي ومعنوي لقيود الاستدانة التي تخضع لها المؤسسة على خيارات تفعيل المؤسسات للاستثمارات غير الملموسة، وكذا وجود ارتباط سلبي غير معنوي بين فرص الاستثمار و خيارات تفعيل الاستثمارات غير الملموسة، كما تتأثر تلك الخيارات بشكل ضعيف مع مؤشرات الأداء الاقتصادي، وكذا وجود ارتباط بين خيارات التفعيل و الخصائص المميزة لبيئة الأعمال (الحجم، قطاع النشاط، التشريع المحاسبي، نوعية الملكية).

الكلمات المفتاحية: رسملة مصاريف R&D ، استثمارات غير ملموسة، خيارات محاسبية.

Abstract: Intangible assets have become increasingly important in different economies and a development in the relationship of capital markets with public shareholders has been emerged, leading to a growing level of contrast in financial information, and the emergence of the importance of the essential role of accounting in providing such information that allows to view the true image of the institution.

The study aims at examining accounting determinants of intangible investments in Algerian economic institutions. The sample study includes 61 institutions during 2010-2014.

The results of the study concluded that there is a negative and moral impact on the leveraged restrictions imposed by the institution on the options of activating institutions for intangible investments, as well as the existence of a negative non-moral correlation among investment opportunities and options of activating intangible investments. These options are also weakly influenced by economical performance index. There is a correlation between the activation options and the characteristics of the business environment (size, activity sector, accounting legislation, quality of ownership).

Keywords: R&D Capitalization ,accounting choices, intangible investments.

* المؤلف المرسل.

1. تمهيد :

لقد تزايد دور المنظمات المعاصرة المتعلقة بالملكية الخاصة ورأس المال (PE / VC) بسبب زيادة أهمية الاستثمارات غير الملموسة في الاقتصاديات، حيث تشكل هذه المنظمات امتداد لفئة متخصصة من الوسطاء الماليين التي تعتبر أكثر المستعدين للتعامل مع التباين في المعلومات، تهدف دراسة (Leonardo, Luis 2006)¹ إلى وصف عملية اختيار معايير ومؤشرات تحديد وقياس الأصول غير الملموسة وكذا أساليب تمييز استثمارات التطوير المستقبلية، من خلال تلخيص نتائج عشر مقابلات مع المنظمات PE / VC في البرازيل، كما تهدف دراسة (ANNE, MARGARET. 2008)² إلى البحث في أفضل الطرق لحساب الأصول غير الملموسة، أين يركز المنظمين والباحثين على مشكلة الاختيار المحاسبي المتعلقة بتحديد الأصول غير الملموسة، حيث خلصت نتائج هذه الدراسة إلى اعتبار عملية إعداد تقارير منفصلة تبين الإنفاق على الاستثمارات غير الملموسة تمثل الخطوة المنطقية الأولى في محاسبة الاستثمارات غير الملموسة. ويشير (Baruch, 2003) إلى أن عملية تقدير قيم الأصول غير الملموسة مرتبطة بمقارنة القيم السوقية للمؤسسات مع القيمة الدفترية (صافي الأصول) التي تظهر في الميزانية.

إن اختبار تأثير الفساد في البلد المضيف على تفضيل المستثمر الأجنبي للمشروع المشترك مقابل إنشاء مؤسسة فرعية مملوكة، يسمح بتحديد المقايضة الأساسية لاستخدام شركاء محليين. حيث تبين دراسة (Beata, Shang-Jin 2000)⁴ وجود انعكاس سلبي للفساد الإداري على شفافية البيروقراطية المحلية، مما يزيد من قيمة استخدام الشريك المحلي لأجل حصر مجالات البيروقراطية، حيث يؤدي ذلك إلى إضعاف قوانين حماية الأصول غير الملموسة للمستثمر وكذا النزاعات المرتبطة بها (بين الشركاء الأجانب والمحليين)، مما ينعكس على التطور التكنولوجي للمستثمر ما يقلل من حجم الاستثمار الأجنبي المباشر.

أبرز التطور الصناعي مؤسسات كثيفة من حيث رأس المال، من خلال تطوير علاقة أسواق رأس المال بالمساهمين الجمهور من اجل تمويل تلك المؤسسات، هذا ما يبرز دور المحاسبة في تنظيم تلك الأسواق لأجل توفير المعلومات للمستثمرين لتوجيه اتخاذ القرارات الاستثمارية، حيث يوضح ذلك دور المعلومات المحاسبية في تخصيص رأس المال، أين يتطلب تحقيق التكيف مع منافسة المؤسسات في الأسواق المالية وجود مؤسسات خاصة للمعلومات المحاسبية، لأجل السيطرة على تضارب المصالح بين الشركاء داخل نفس المؤسسة، حيث تبعث إشكالية السيطرة على تلك الصراعات و التحولات بدور المحاسبة نحو جذور الإشراف الأصلية، مع بقاء الدور المهم للتقييم مقابل تخفيف حجم تضارب المصالح حيث نشأت المحاسبة من السيطرة على تضارب المصالح في المنظمات،⁵ في المقابل تبين دراسة (Francesco, Giuseppe 2007)⁶ لجموعة مؤسسات إيطالية وجود مرونة إيجابية بين الاستثمارات و الموارد الداخلية المتمثلة في هيكل ملكية المؤسسات وكذا دور الوسطاء الماليين مع المستثمرين وأصحاب الديون.

تنعكس الزيادات في قيم الأصول غير الملموسة على القدرة التنافسية من خلال اختيار استثمار أكثر تحدياً بالنسبة للمستثمرين مقابل ظهور ارتفاع في مستوى تباين المعلومات، ويتبين ذلك عند استخدام مؤشر ارتفاع ميل أفساط التأمين عند توفير رأس المال،⁷ في المقابل يتمثل المستوى الأمثل للكفاءة الحقيقية في تعادل الفرص الاستثمارية رغم محدوديتها، حيث تؤكد دراسة (Alex, Mirko and Chong. 2016)⁸ دفع الجمهور لمبالغ من اجل توضيح معلومات غامضة، مما يؤدي إلى خفض الاستثمار غير المادي لأجل زيادة الأرباح أين يؤدي ذلك إلى تخفيض الكفاءة الحقيقية، كما أن تحسين مستوى الكفاءة المالية يقلل من مستوى الكفاءة الحقيقية، حيث يعتمد المبلغ الإجمالي على الكمية النسبية من المعلومات المالية وغير المالية المتاحة، في المقابل نجد أن الإفصاح عن معلومات أساسية (مثل أرباح) يرفع من مجموع مصادر المعلومات، مما يحسن الكفاءة الاجتماعية التي تساهم في تخفيض تكلفة رأس المال.

تهدف دراسة (Linda, Susan and Nathan. 2013)⁹ إلى تحديد الخيارات المرتبطة بالإفصاح عن خطط إعادة صياغة السياسات المحاسبية وانعكاس ذلك على سعر السهم في مرحلة ما بعد Sarbanes-Oxley، أين تميزت هذه الفترة بارتفاع حجم إعادة صياغة السياسات المحاسبية، مما يبرز إشارات متضاربة من المنظمين حول متطلبات الإفصاح حول عملية إعادة صياغة السياسات المحاسبية، حيث خلصت الدراسة إلى أن المؤسسات التي لها مجال واسع خارج المراقبة قبل إعلان إعادة صياغة السياسات المحاسبية تملك إفصاحاً أكثر شفافية، في المقابل يرى أن المؤسسات التي لديها المزيد من التقارير العدوانية تملك إفصاحاً أقل شفافية عن عملية إعادة صياغة السياسات.

توفر المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً (GAAP) سلطة تقديرية كافية للمديرين عند تبني سياسات أكثر أو أقل تحفظاً خلال عملية إعداد التقارير المالية،¹⁰ يعتبر رأس المال غير الملموس عامل غير مميز للإنتاج مقابل رأس المال الملموس، حيث يمثل "الغراء" الذي يخلق قيمة من عوامل الإنتاج الأخرى، هذا ما يبين منظور وجود نموذج تجريبي يعرف رأس المال غير المادي من حيث تكاليف التكييف،¹¹ كما أن تراكم الأصول غير الملموسة ناتج من تكاليف التكييف للاستثمارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والإجراءات، الناتجة من انقسام قوى السوق بالتساوي بين القيمة الاقتصادية للمؤسسة و تكلفة استبدال الأصول غير الملموسة.¹²

يقول Nakamura أن السبب الرئيسي لتحسن هامش الربح الإجمالي هو السيطرة على قيمة من الأصول غير الملموسة، و المتمثلة في وفرات التكاليف الناتجة من سلاسل التوريد المستندة على استخدام الإنترنت،¹³ كما يتأثر رأس مال غير الملموس بشكل بسيط عند ظهور تغيرات في فرص الاستثمار على المستوى الكلي، حيث يبين Tobin أن الاستثمار المعنوي أفضل بكثير من الاستثمار المادي، من خلال تفوق فرص الاستثمارية المعنوية عن المادية.¹⁴ ويؤكد¹⁵ (Dimas, 2012) أن مبررات اختيار تحليل الأصول غير الملموسة يكمن في طابع منافع هذه الأخيرة على المؤسسة.

يتناقض التصنيف التقليدي للنفقات في المؤسسات مع محاسبة الاستثمار الملموس، من خلال عدم التحديد أو القياس بشكل منفصل للإنفاق على الاستثمار غير المادي مقابل الإنفاق عن الاستثمار المادي،¹⁶ حيث يقدر Nakamura قيمة رؤوس أموال الاستثمارات باستخدام معدل الاستهلاك المتحفظ، كما يبرر استنتاجه بوجود جزء كبير من صافي قيمة رؤوس أموال في القيمة الإجمالية لجميع الأسهم في الولايات المتحدة. في دراسة¹⁷ (Christoph, 2000) من خلال مقارنة هيكل الميزانية لمؤسسة ألمانية رائدة تقوم على تكنولوجيا المعلومات، تظهر زيادة في نسبة الأصول غير الملموسة وكذا كثافة مصاريف (R & D)، ويكمن تفسير ذلك في حاجة المؤسسات التي تطرح الاكتتاب العام إلى رأس المال لتمويل استثماراتها الجديدة، كما أن تلك الاكتتابات منجزة في ظل ظروف اقتصادية ومالية سليمة للمؤسسات.¹⁸

مع تزايد ظهور تكنولوجيا المواصلات وكذا المنافسة العالمية للمؤسسات ظهرت طرق أساسية لاستغلال تكنولوجيا المعلومات تختلف عن السابق، مما سهل عمليات الحصول على المزيد من الأصول غير الملموسة، من خلال الاعتماد أكثر على رأس المال البشري لموظفي تلك المؤسسات، في المقابل فإن مواجهة المنافسة المتزايدة وكذا الصراعات المتنوعة من المصالح والتحديات صعبة عملية الحصول على رأس المال غير الملموس.¹⁹

يساهم الاستثمار في رأس المال البشري في خلق أصول غير ملموسة مما يرفع من ربحية سوق القيم، حيث ينعكس ذلك بعدم وجود معلومات في التقارير المالية تبين ممارسات الاستثمار لرأس المال البشري، حيث تؤكد دراسة²⁰ Chih-Hsien , Songtao and (Julia. 2008) وجود ارتباط إيجابي بين مصاريف تدريب الموظفين وقيم الأسهم في السوق، في المقابل نجد نظرية بطاقة الأداء المتوازن التي تقدم اختبار يتضمن تأثير الإيجابي لنظام قياس الأداء على قيمة المؤسسة.²¹

تهدف محاسبة الموارد البشرية إلى محاولة تحديد وقياس الاستثمار المنجز في الموارد البشرية للمؤسسة، وتؤكد دراسة²² (RAVINDRA.1995) أن المؤسسات لا تمارس محاسبة سليمة فيما يخص تحديد وقياس الاستثمار المنجز في الموارد البشرية على مستوى المؤسسة، حيث يعتمد استنتاج ذلك على تقرير مدققي الحسابات للقوائم المالية، مما يظهر الموقف الحقيقي من ممارسات الاستثمار في الموارد البشرية رغم عدم ظهور بصدق قيمة الموارد البشرية.

تدعم الأدبيات التحريية لموضوع القيود المالية على مستوى المؤسسة فرضية اعتبار توفر الأموال الداخلية يمثل محرك رئيسي لقرارات الاستثمار، حيث يظهر ذلك عند وجود قيود على النقديتات يسمح بتبيان فروق في مرونة تدفق الاستثمارات النقدية التي تخص مجموعة من فروع في المؤسسة، كما خلصت دراسة²³ (Francesco, Giuseppe 2007) إلى وجود تأثير عكسي لتركيز الملكية ومرونة الاستثمار على التدفق النقدي، مما يدعم فرضية الاعتماد المرتفعة على الموارد الداخلية في الاستثمار على رأس المال المادي وغير المادي معا، حيث تفسر تلك الحساسية في التدفقات النقدية بوجود عمليتين مختلفتين هما: (عدم تجانس المعلومات في أسواق رأس المال وكذا المشاكل الداخلية لعقد الوكالة)، هذا مما يؤدي إلى إفراط في قيم الاستثمار.

تعتمد منظمات PE / VC على أساليب متطورة عند تقييم المقترحات الاستثمارية، بالإضافة إلى اعتماد معايير ومؤشرات محددة عند تقييم فئات رئيسية من الأصول غير الملموسة،²⁴ حيث يسمح ذلك باستخدام المعلومات في فهم مصادر التدفقات النقدية، من خلال جمع أساليب التدفقات النقدية المخصصة عند تقدير قيمة المؤسسة، حيث يتفق ذلك مع مبدأ توازن المعاملات الذي يبين تعريف لمعايير التقييم الدولية للقيمة السوقية، في المقابل تقدم دراسة²⁵ (Vladimir, Andrey and Igor 2007) مبررات بديلة لضغط التدفقات النقدية المخصصة في تقنيات رصمة الدخل.

ترتبط محددات القيمة الاقتصادية بالسلوك الاستثماري للمؤسسة حيث تساهم نظرية الاستثمار في مؤسسة متعددة الأصول في تفسير هذا الأخير، حيث تختبر دراسة²⁶ (Alfredo, Vicente 2007) ذلك الارتباط لعينة من البنوك الإسبانية و التركيز على قضايا رئيسية وهي:

- التمييز بين ارتباط الأصول المادية وغير الملموسة بالقيمة الاقتصادية للمؤسسة؛

- اختبار وجود ارتباط (أو عدم ارتباط) بين تراكم الأصول غير الملموسة و تكاليف التكيف.

حيث خلصت نتائج الدراسة إلى تحديد و قياس الارتباط بين الاستثمارات في الأصول غير الملموسة (تكنولوجيا المعلومات والإعلان) على القيمة الاقتصادية للبنوك.²⁷ ويرى²⁸ (Hengjie, Mariano and Kai. 2012) أن نموذج الخيارات الاستثمارية في رأس المال غير المادي يمثل الأصول الأقل بالنسبة لاقتصاد الإنتاج، حيث ان في حالة التوازن يرتفع عائد رأس المال المادي مقابل عائد رأس المال غير المادي. يرى²⁹ (Baruch, 2003) أن مؤشر (S & P) منذ سنة 1980 يمثل نحو 75 % من إجمالي الأصول للاقتصاد الأمريكي (500 مؤسسة)، حيث ظهرت زيادة كبيرة ومتقلبة في نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية، حيث وصل ذروته في مارس 2000، إلى نسبة 7.5%، ثم انخفاض في نهاية 2002 ليصل إلى 4.2%.

إن الفرق بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية يتمثل في الأصول غير الملموسة بالنسبة للمشاريع التي تتطلب جهود كبير للإبداع و العروض العلمية، حيث يؤثر الاستثمار غير المادي على القيمة السوقية للمؤسسة³⁰، كما تختبر دراسة³¹ (Dimas, 2012) دور الأصول غير الملموسة في تحقيق السلامة المالية للمؤسسة مما ينعكس على قيمتها السوقية، و تتمثل مؤشرات السلامة المالية في العناصر التالية: أداء المؤسسة، نسبة الملاءة المالية، نسبة الديون...، حيث خلصت النتائج دراسة الى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين قيمة الأصول غير الملموسة والقيمة السوقية للمؤسسة³² كما أن ما بين النصف والثالث من القيمة السوقية للمؤسسات يعكس قيمة الأصول غير الملموسة³³، يرى³⁴ Chih- (Hsien , Songtao and Julia. 2008) أن التدريب الوظيفي يرتبط بشكل إيجابي بمنظور الأداء المالي، مما يبين التأثير الإيجابي على القيمة السوقية للمؤسسات.

تسمح مراجعة الدراسات السلوكية حول آثار التنظيم على إدارة الأرباح والاختيار المحاسبي للسياسات، وذلك باختبار تأثير التقارير المالية، والتدقيق، لوائح حوكمة المؤسسات على خيارات المديرين ومدققي الحسابات، حيث تشير دراسة³⁵ (Jennifer, 2000) إلى دعوة الباحثين لاختبار الآثار المترتبة على الاختيار المحاسبي، بما في ذلك تكاليف الخيارات المحاسبية وكذا منافع تطبيق الخيارات المحاسبية المتفوقة، إضافة إلى إعادة النظر في تصاميم البحوث التي تفسر مجموعة الخيارات المحاسبية، كما تهدف عملية اختبار الدوافع الاقتصادية إلى تفسير خيارات المديرين للأساليب المحاسبية، مما يسمح بتقديم إطارا يضم العوامل الاقتصادية ذات التأثير المحتمل في قرارات المديرين المحاسبية مثل (طرق تقييم المخزون، وطريقة الإهلاك)، حيث يسهل ملاحظتها وكذا أهمية تأثيرها على النتائج المعلنة.

بالنسبة لأفكار نظرية الوكالة نجد دراسة³⁶ (Robert, 2001) التي تعالج قضايا رئيسية في مجال المحاسبة الإدارية، من خلال مناقشة أوجه القصور التي تخص دراسة مسائل القياس المحاسبي، مما يدعو إلى العمل الإضافي على نماذج التعاقد لفترات متعددة، كما نجد دراسة³⁷ (Thomas, Lys and Linda, 2001) التي تلخص بحوث تختبر أسباب ونتائج الاختيارات المحاسبية، من خلال هيكلية تحليلي حول ثلاث أنواع رئيسية تؤثر على خيارات المديرين وهي: (تكاليف الوكالة، تباين المعلومات، العوامل الخارجية المؤثر على أطراف التعاقد)، أين خلصت نتائج الدراسة إلى وجود تطور محدود للبحوث فيما يخص توضيح آليات الاختيار المحاسبي، في المقابل تختبر دراسة³⁸ (Robert, Larry and Shores 1999) عدة متغيرات محددة لصناعة الخيارات المحاسبية مما يرفع إجمالي القدرة التفسيرية الإجمالية للنموذج إلى 28% - 37%.

يبين تطوير النماذج التفسيرية وجود رشادة لدى المديرين حول القرارات المحاسبية المتحفظة، أين يمارس المديرين سلطة تقديرية من اجل استنتاج معلومات خاصة تبين الآفاق المستقبلية لقيمة المؤسسة، حيث يوجد فروق ذات معنى بين المعاملات للاستجابة لأرباح المؤسسات التي تختار سياسة الإبلاغ متحفظة مقابل أخرى غير متحفظة³⁹.

تثير الزيادة المرتفعة لمستوى الاستثمار في البحث والتطوير انشغال حول وجود إدارة لنقديتات (إدارة الأرباح) في المؤسسات، حيث يتم تحويل تكاليف التكييف العالية لـ (R & D) من مصادر غير مستقرة، مقابل صعوبة ضبط تدفق (R & D) في مواجهة الأزمات المالية، كما تشير تقديرات على مستوى المؤسسات إلى ارتباط تكاليف تكييف الأصول غير الملموسة مع الإنفاق على (R & D) و الإشهار، كما تخلق تكنولوجيا المعلومات أصول غير ملموسة بمعدل سنوي يمثل 72% من العائد⁴⁰ هذا ما يبرز رؤية جديدة في قيمة النقديتات وتمويل الاستثمار غير المادي، من خلال تجانس مصاريف (R & D) مع احتياطي النقديتات لفهم إدارة النقديتات عند المؤسسات المدرجة⁴¹.

تمارس جهود التوحيد المحاسبي الدولي ضغوط مهمة على اختيار السياسات المحاسبية، حيث تهدف دراسة⁴² (Ann, 2002) إلى فحص مدى اختيار المؤسسات للسياسة التي تتماشى مع US GAAP أو معايير المحاسبة الدولية (IAS) فيما يخص الخيارات غير المقبولة تحت US GAAP مثل: (الموجودات الملموسة، الأوراق المالية المتداولة المتاحة للبيع، الموجودات غير الملموسة القابلة للتحديد، الإنفاق على البحث والتطوير، فترة اهتلاك الشهرة)، حيث تشمل الدراسة اختبار بيئة المؤسسات في كل من المملكة المتحدة، فرنسا، ألمانيا، اليابان، أستراليا)، أين خلصت إلى وجود تزايد لاستخدام سياسات US GAAP بين المؤسسات في ألمانيا وفرنسا واليابان، مقابل استخدام قليل من الخيارات المسموح بها بموجب معيار المحاسبة الدولي (IAS) في المملكة المتحدة و أستراليا.

تعاني العديد من الأنظمة المحاسبية من عدم تحقيق تجانس داخلي، مثل: IFRS، US GAAP، مبادئ المحاسبة الألمانية ومبادئ المحاسبة المقبولة عموماً اليابانية، حيث تكمن المشكلة الأساسية لمختلف الأنظمة في كيفية إدارة تطبيق وتطوير السياسات المحاسبية عند غياب توجيهات محددة تتعلق بمعاملات وأحداث معينة.⁴³

يبرز تقييم مختلف الحجج، المقترحات و المناقشات الدولية في النظرية المحاسبية مطلب القضاء على القواعد والاعتماد على المبادئ، في المقابل يرى⁴⁴ (JENS, SONJA. 2007) أن القضاء على القواعد ليس الحل المناسب، حيث لا تتوفر المبادئ العامة على بنية كافية لتأطير تقديرات الإدارة في اختيار السياسات المحاسبية، أين يقترح تكوين أنظمة محاسبية تعتمد على المبادئ والقواعد معاً، حيث تتأتى القواعد باستمرار من المبادئ ذات القبول الواسع.

يرتبط وجود ارتفاع في تكاليف الملكية بقلّة جودة المعلومات المالية حيث يساهم استخدام المؤسسات لسياسات التقارير المالية عالية الجودة في تخفيض مستوى تباين المعلومات، كما تؤكد دراسة⁴⁵ (Daniel, 2003) على أهمية تحقيق خيارات إعداد التقارير المالية للنتائج الاقتصادية المرتبطة بها، من خلال وجود علاقة إيجابية بين مطالب المستثمرين للحصول على معلومات محددة وجودة التقارير المالية في المؤسسة، في دراسة⁴⁶ (Linda, Susan and Nathan. 2013) لمرحلة ما بعد Sarbanes-Oxley، خلصت إلى تحسن في مستوى شفافية الإفصاح للمؤسسات فيما يتعلق بإعادة صياغة السياسات، حيث يمثل الهدف الأساسي لجنة الأوراق المالية والبورصات (SEC) لتحقيق تحسن في نوعية الإفصاح حول إعادة صياغة السياسات المحاسبية، في مقابل نجد استمرار لبعض المؤسسات في الإفصاح بأكثر غموضاً حول إعادة صياغة السياسات المحاسبية، كما أن خيارات المؤسسات للإفصاح حول إعادة صياغة السياسات تتأثر بخيارات إفصاح المؤسسات المماثلة في النشاط، في المقابل يهدف غموض الإفصاح إلى تخفيف من انعكاس العملية على سعر السهم.

كما تؤكد دراسة⁴⁷ (JENS, SONJA, 2007) على وجود فشل لنظام IFRS الحالي في ضمان تعامل معايير التقارير المالية الدولية مع القضايا المماثلة التي تعاني من تعارض جزئي لبعض القواعد، مما يتطلب الوصول إلى الاتساق المطلوب بين مختلف المعايير عند معالجة قضايا مماثلة، هذا ما يجعل تقدير الإدارة محدود بشكل مثالي عند اختيار السياسات المحاسبية المناسبة لمعالجة محاسبية واحدة مقبولة من وجهة نظر المعيار.

يؤثر اعتماد SFAS142 على المفاضلة بين تسجيل احتمالات نقص قيمة الشهرة الحالية مقابل ضعف الرسوم المستقبلية الواردة في دخل العمليات المستمرة، حيث أن تسعير أصول المؤسسات يؤثر على تفضيلهم للمعالجة المحاسبية التي تخص نقص قيمة الشهرة، كما أن قرارات تسريع أو إبطاء الاعتراف تتأثر بالعوامل التالية: " بنود الاستدانة، مكافأة، والدوران الخوافر"⁴⁸.

تهدف دراسة⁴⁹ (David and al. 2011) إلى اختبار مقارنة للخيارات المحاسبية من خلال الاستخدام الاختياري والإجباري للقياس بالقيمة العادلة حيث تشمل مؤسسات مدرجة في سوق المملكة المتحدة وأستراليا في السنوات التالية لاعتماد معايير التقارير المالية الدولية 2005، حيث خلصت نتائج الدراسة إلى وجود انخفاض حول خيار استخدام القيمة العادلة للأصول المالية (IAS39) مقارنة بالأصول غير الملموسة.

يسمح اختبار تأثير المرونة المحاسبية على ميل المديرين لخفض مصاريف البحث والتطوير بتفسير سلوك المديرين، حيث أن لجوء المديرين إلى خفض مصاريف (R & D) مرتبط بانخفاض المرونة المحاسبية، مما يفسر استخدام تلاعب حقيقي لإدارة الأرباح عند مرونة محاسبية مرتفعة،⁵⁰ حيث تتفق هذه النتائج مع الأدبيات النظرية التي تفترض وجود أثر إحلل بين الخيارات المحاسبية وإدارة الأرباح الحقيقية، حيث يكون المديرين أكثر عرضة لخفض مصاريف (R & D) عند نسبة حدية منخفضة من التلاعب المحاسبي مقارنة بالتلاعب بالأرباح الحقيقية، ويؤكد⁵¹ (Robert, Nicholas. 2009) عند اختبار تأثير اللوائح المقترحة لخيارات إعداد التقارير على تفضيل المديرين لأساليب إدارة الأرباح المختلفة (سواء حقيقية أو على أساس المستحقات).

تتميز نماذج (R & D) بالديناميكية وذلك بوجود احتمال اعتماد المؤسسات على الأصول النقدية في مواجهة صعوبات التمويل المكثف للبحث والتطوير، حيث يسمح اختبار سلوك المؤسسات عند استخدام احتياطي النقديات للتخفيف من مصاريف البحث والتطوير، يؤكد⁵² (James, Bruce. 2010) أن المؤسسات الفتية تستخدم الأصول النقدية بنسبة 75٪ لمواجهة عدم استقرار في مصاريف (R & D) خلال فترة النمو والاستقرار، حيث تصبح العملية مكلفة عند عدم استخدام الأصول النقدية في مواجهة عدم استقرار مصاريف (R & D).⁵³

2. إشكالية البحث :

في سياق تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أين يمثل حدثا استثنائيا يشمل إعادة صياغة السياسات المحاسبية الجوهرية ولعلها أبرزها سياسات المحاسبية للاستثمارات المعنوية من هنا تبرز إشكالية أساسية وهي: فيما تكمن محددات الاختيار المحاسبي للاستثمارات غير الملموسة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في سياق تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF).

3. بناء فرضيات البحث : من خلال الأدبيات الإشكالية يمكن تمييز بناء الفرضيات حسب الأصناف (الهيكل المالي، فرص الاستثمار، الأداء الاقتصادي، خصائص بيئة الأعمال)

1) الهيكل المالي :

يرر الاختبار المتزايد للسياسة الاستثمارية للمؤسسات ضرورة قياس مظاهر مختلفة، حيث تؤكد النتائج (Cazavan-Jeny, 2004) Jeanjean⁵⁴ إلى أن المؤسسات تستخدم قرار رسملة مصاريف (R & D) كأداة لإدارة الأرباح، وذلك لأجل احترام قيود الديون أو لضمان سلامة الدخل، وتهدف دراسة⁵⁵ (Chabchoub, Bouri 2011) إلى اختبار محددات الخيارات المحاسبية للاستثمارات الأصول غير الملموسة للمؤسسات المدرجة وغير المدرجة في تونس، من خلال اختبار آليات تفعيل الاستثمارات غير الملموسة مع عوامل بنود الديون للمؤسسات المدرجة وغير المدرجة وجودة التدقيق بالنسبة للمؤسسات المدرجة، كما خلصت دراسة⁵⁶ (Turki, Abdelmoula and Jarbou. 2006) للمؤسسات في تونس إلى أن ممارسات تفعيل المصاريف البحث والتطوير تقل مقابل تعقيد قيود الدين وكذا مؤشرات إبلاغ المساهمين حول جودة المشاريع، كما خلصت النتائج⁵⁷ (Charfi, 2006) إلى ارتباط مستوى تنشيط مصاريف (R & D) بمستوى الاستدانة، كما أن اختيار الاستفادة من رسملة مصاريف (R & D) يكون في المؤسسة التي تحقق معدل استدانة مرتفع⁵⁸. تختبر دراسة⁵⁹ (Landry, Callimaci, 2003) حوافز المعالجة المحاسبية للمصاريف (R & D) على عينة من المؤسسات الكندية تنشط في مجال التكنولوجيا المتطورة والصيدلانية البيولوجية. حيث خلصت نتائج الدراسة إلى أن قرار رسملة مصاريف (R & D) يرتفع في المؤسسات ذات معدلات استدانة مرتفعة، وتكون أكثر نضجا، وذات مستوى مرتفع من التدفق النقدي، من خلال ما سبق يمكن بناء الفرضية التالية : المؤسسات التي تخضع لمستويات استدانة مرتفعة هي الأكثر احتمالا لتفعيل استثماراتها غير الملموسة.

2) فرص الاستثمار :

تهدف دراسة⁶⁰ (Charfi, 2006) إلى تحليل العوامل المفسرة لخيار تفعيل مصاريف (R & D) في المؤسسات الفرنسية العاملة في صناعات التكنولوجيا المتطورة، حيث تم استخدام العوامل المفسرة التالية : (حجم المؤسسة، مستوى الاستدانة، الأداء الاقتصادي، الفرص الاستثمارية)، أين خلصت النتائج إلى ارتباط مستوى تنشيط مصاريف (R & D) بالفرص الاستثمارية، كما أن اختيار الاستفادة من رسملة مصاريف (R & D) يرتبط بتحقيق المؤسسة لمستوى أرباح أقل وكذا محدودية فرص نمو المؤسسة⁶¹، من خلال ما سبق يمكن بناء الفرضية التالية : المؤسسات التي تتوفر على أكبر الفرص الاستثمارية هي الأكثر احتمالا لتفعيل استثماراتها غير الملموسة.

3) الأداء الاقتصادي :

في دراسة⁶² (Arcelus, Mitra and Srinivasan. 2005) التي تهدف إلى اختبار العلاقة بين الخيارات المحاسبية و مؤشر العائد الاقتصادي ROI، وذلك من خلال اختبار المحتوى الإخباري لمؤشر العائد الاقتصادي ROI كمتغير تفسيري لمستوى الاستثمار في الأصول غير ملموسة مثل تكاليف البحث والتطوير أو الاستكشاف، حيث خلصت الدراسة إلى التأكيد على قوة استخدام ROI كمؤشر مناسب عن الأداء الاقتصادي. أما بخصوص العوامل المفسرة فيمكن تبيان تأثير الضرائب المؤجلة، توسع مفهوم الأصول غير الملموسة، التطوير و التدريب البشري، مكونات الأصول، كما خلصت دراسة⁶³ (Charfi, 2006) إلى وجود ارتباط بين مستوى تنشيط مصاريف (R & D) و الأداء الاقتصادي للمؤسسة.

يرى⁶⁴ (Cazavan-Jeny, Jeanjean 2006) أن السياق الفرنسي يوفر مجال أساسي لاختبار المعالجات المحاسبية لمصاريف (R & D) (تحميل و رسملة) من خلال توفير إمكانية استخدام المعالجين، حيث خلصت نتائج دراسة إلى أن رسملة مصاريف (R & D) ترتبط سلبا مع أسعار الأسهم والعوائد. حيث توجد عملية رسملة مصاريف (R & D) القلق لدى المستثمرين مما يفسر ذلك التأثير السلبي. ترتبط رسملة مصاريف (R & D) ترتبط بشكل إيجابي مع عوائد وأسعار الأسهم، حيث تمثل إشارة إيجابية بالنسبة للمستثمرين في الأسواق المالية⁶⁵، كما أن انخفاض استخدام رسملة مصاريف (R & D) يكون في المؤسسات ذات معدل مردودية مرتفعة⁶⁶، من خلال ما سبق يمكن بناء الفرضية التالية : المؤسسات التي تعاني من تراجع الأداء الاقتصادي هي الأكثر احتمالا لتفعيل استثماراتها غير الملموسة.

4 خصائص البيئة الأعمال :

في دراسة (Bourmont. 2006)⁶⁷ لعينة من المؤسسات المدرجة الأمريكية من خلال تحليل علاقة تفعيل مصاريف (R & D) بالعوامل المفسرة، خلصت الدراسة إلى تأثير مستوى تفعيل (R & D) بشكل كبير وإيجابي مع أربعة عوامل وهي كثافة مصاريف (R & D)، مستوى الابتكار في قطاع النشاط، وفعالية سياسة حماية الابتكارات، حجم المؤسسة وكذا دراسة (Chabchoub, Bouri⁶⁸) (Charfi, 2006)⁶⁹ (2011) بالنسبة للحجم البيئية التونسية والفرنسية على التوالي، كما أن اختيار الاستفادة من رسملة مصاريف (R & D) بالنسبة للمؤسسات يكون في المؤسسات الصغيرة مقابل انخفاض بالنسبة للمؤسسات الكبيرة، ومؤسسات ذات تركيز العالي في هيكل الملكية⁷⁰. في المقابل تؤكد دراسة⁷¹ (Turki, Abdelmoula and Jarboui. 2006) عدم تأثير دافع الحد من التكاليف السياسية (الحجم) على الممارسات تفعيل مصاريف (R & D) في السياق التونسي، من خلال ما سبق يمكن بناء الفرضية التالية : تتأثر مستويات تفعيل الاستثمارات غير الملموسة في المؤسسة بالخصائص المميزة لبيئة الأعمال (الحجم، قطاع النشاط، التشريع الخاسبي، ونوعية الملكية)

4. قياس متغيرات البحث : تتضمن متغيرات الدراسة مؤشرات حول (الاستثمارات غير الملموسة، الهيكل المالي، فرص الاستثمار، الأداء الاقتصادي، خصائص بيئة الأعمال)

1 مؤثر الاستثمارات غير الملموسة :

بخصوص إشكالية قياس الاستثمارات غير الملموسة تشير العديد من الدراسات إلى إشكالية عدم توفر المعلومات المستخدمة في القياس مثلا في السياق الفرنسي، ألمانيا، ...، تعاني من نقص المعلومات عن القيم المعنوية، في المقابل نجد سياق المؤسسات الأمريكية التي تنشر معلومات عن النفقات غير الملموسة و تمييز بين المصروف و المرسملة) والدراسات السابقة في كثير من الأحيان يذكر مشكلة توافر المعلومات. في حين أن المعلومات المنشورة من قبل المؤسسات الأمريكية تقدم بيانات عن النفقات غير الملموسة (سواء صرفت أو رسملة) تتميز الحلول الممكنة للقياس بصعوبة الانحياز، من خلال الاستفادة من حسابات المؤسسة لتحديد مصاريف العناصر غير الملموسة. كما نجد⁷² (Cazavan-jeny 2004) الذي اختار استخدام استبيان لتحديد وقياس مجموع النفقات غير الملموسة من قبل مؤسسات فرنسية، حيث يمكن استخلاص نتائج مظللة بسبب تفضيل المؤسسات لخصوصية أصولها غير الملموسة، في هذه الدراسة نستخدم في قياس رأس المال غير الملموس القيمة الدفترية من خلال نسبة :
نسبة الاستثمارات غير ملموس = الأصول غير الملموسة / إجمالي الأصول المحاسبية
تمثل الأصول غير الملموسة :

- تبيئات معنوية (R & D، وبراءات الاختراع والتراخيص والعلامات التجارية، والبرمجيات...)
- مصاريف التدريب و نفقات الدعاية ...
- المصاريف الإعدادية (غير مدرجة حسب SCF).

2 مؤشرات الفرص الاستثمارية :

يعبر عنها باستخدام نسبة التبيئات الملموسة إلى إجمالي الأصول الصافية، حيث تحقق المؤسسات لنسب كبيرة ينعكس على إمكانيات الاستثمار في القيم المعنوية جديدة، حيث يكمن تفسير ذلك في توفر المؤسسات على أصول غير الملموسة كبيرة يبين توجه اغلب الاستثمارات مقارنة بنسبة الاستثمار في الأصول المعنوية، حيث أن توجيه الاستثمار ينعكس يمحصر مجالات الاستثمار في مشاريع جديدة، يتم حساب مؤشر فرص الاستثمارية كما يلي:

- فرص الاستثمار = صافي الأصول الملموسة / الأصول المحاسبية
- مرحلة الاستثمار = صافي الأصول المادية / القيم الإجمالية للأصول المحاسبية

3 مؤشرات الأداء المالي :

لقد تم تطوير المناهج المختلفة في الأدب من أجل تمييز مفهوم الأداء التنظيمي، حيث يشمل ذلك مقاييس الأداء المالي، هذا ما يبرز اعتماد تدابير أخرى غير مالية لتقييم أداء المؤسسات حيث تحاول هذه الدراسة اختبار حقيقية توليد الاستثمارات غير الملموسة لنمو كبير في أداء الأعمال التجارية في المستقبل، حيث تختبر ارتباط بين الاستثمار في رأس مال غير الملموس العاصمة والأداء المالي والاقتصادي و التنافسي بين المؤسسات الأخرى، حيث تستخدم وقياس سعر السهم (مؤشر العائد) الدخل التشغيلي والإيرادات للمؤسسة في نهاية كل فترة، من ناحية أخرى تقييم الأداء المالي للمؤسسة من خلال مقارنة الدخل الخاسبي للفترة في إجمالي الأصول وحقوق المساهمين، على التوالي. في هذه الدراسة يتم تقييم أداء المؤسسات من خلال مقارنة نسبة العائد على الأصول ومعدل المدودية وتحسان كما يلي :

نسبة العائد على الأصول = النتيجة الصافية / إجمالي الأصول
معدل المردودية = نتيجة العمليات / الأصل الاقتصادي.

4 مؤشرات الهيكل المالي :

تستخدم مؤشرات الاستدانة لاختبار أهمية قيود المالية للديون في المؤسسة، حيث تقيس بـ

- نسبة الاستدانة الصافية = قيم الاستدانة الصافية / الأموال الخاصة
- نسبة الاستدانة الإجمالية = مجموع الديون / مجموع الأصول المحاسبية الصافية

يمكن اختبار الارتباط بين مستوى الديون والاختيار المحاسبي بالنسبة للاستثمارات غير الملموسة، يسمح التمييز بين مستوى الديون على المدى القصير وطويل بتبيان حقيقة الصعوبات المالية التي توجه المؤسسات حيث نجد:

نسبة الديون الطويلة = مجموع الديون الطويلة / مجموع الأصول المحاسبية الصافية

5 مؤشرات خصائص بيئة الأعمال :

- فترات تطبيق النظام المحاسبي المالي : تم تصنيف الفترة الأولى (2009-2011)، الفترة الثانية (2012-2014)
 - قطاع النشاط: صنفت مشاهدات إلى القطاع الصناعي (الإنتاج الصناعي، الطاقة...)، أخرى القطاع الخدمي مثل (البناء، الصحة...)
 - نوعية الملكية : صنفت مشاهدات إلى مؤسسات عمومية وأخرى خاصة
 - حجم المؤسسة : تم حساب لوغاريتم مجموع الأصول عند فترة المشاهدة لكل مؤسسة.
- الجدول رقم (01) : يبين تكرارات ونسب توزيع عينة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية حسب الشكل القانوني، قطاع النشاط، نوعية الملكية، وفترات تطبيق (SCF).

العنصر	النسبة %	التكرارات (مشاهدة)	النسبة %	التكرارات (مشاهدة)
قطاع النشاط(خدمي/إنتاجي)	59	81	41	56
نوعية الملكية(عام/خاص)	66	90	34	47
فترات تطبيق (SCF)	62	85	38	52

المصدر: من إعداد الباحث.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (1) أن عينة الدراسة تتوزع كما يلي :

- حسب قطاع النشاط نجد النشاط الخدمي بنسبة 59 % وبتكرار قدره 81 مشاهدة، في حين بلغت نسبة نشاط الإنتاجي 41 % وبتكرار قدره 56 مشاهدة؛
- حسب نوعية الملكية نجد ملكية عمومية بنسبة 66 % وبتكرار قدره 90 مشاهدة، في حين بلغت نسبة الملكية الخاصة 34 % وبتكرار قدره 47 مشاهدة؛
- حسب فترات تطبيق (SCF) نجد الفترة الأولى بنسبة 62 % وبتكرار قدره 85 مشاهدة، في حين بلغت نسبة الفترة الثانية 38 % وبتكرار قدره 52 مشاهدة.

5. بناء نموذج البحث :

يسمح نموذج الانحدار الخطي المتعدد للمتغيرات المستقلة بتحديد قيم المتغير التابع تفعيل الاستثمارات غير الملموسة من خلال مؤشر (معدل رسملة القيم المعنوية) ويكون كالآتي :

$$INCBI_{i,t} = \alpha + \beta_0.DFT_{i,t} + \beta_1.DIT_{i,t} + \beta_2.DLT_{i,t} + \beta_3.FF_{i,t} + \beta_4.OI_{i,t} + \beta_5.ROL_{i,t} + \beta_6.PHI_{i,t} + \beta_7.TP_{i,t} + \beta_8.PA_{i,t} + \beta_9.SA_{i,t} + \beta_{10}.TR_{i,t} + \beta_{11}.taille_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

حيث أن :

$INCBI_{i,t}$: تمثل معدل رسملة القيم المعنوية المحسوبة من خلال قسمة الأصول المعنوية على مجموع الأصول المحاسبية عند الفترة (t) للمؤسسة (i)؛

- $DFT_{i,t}$: تمثل معدل الهيكل المالي المحسوبة من خلال قسمة الاستدانة الصافية على الأموال الخاصة عند الفترة (t) للمؤسسة (i)؛
- $DIT_{i,t}$: تمثل معدل الاستدانة الإجمالية المحسوبة من خلال قسمة الاستدانة الإجمالية على مجموع الأصول المحاسبية عند الفترة (t) للمؤسسة (i)؛
- $DLT_{i,t}$: تمثل معدل الديون الطويلة المحسوب من خلال قسمة مجموع الديون الطويلة على مجموع الأصول المحاسبية عند الفترة (t) للمؤسسة (i)؛
- $FF_{i,t}$: تمثل معدل المصاريف المالية المحسوب من خلال قسمة قيم المصاريف المالية على مجموع الأصول المحاسبية عند الفترة (t) للمؤسسة (i)؛
- $OI_{i,t}$: تمثل معدل فرص الاستثمار المحسوب من خلال قسمة مجموع الأصول المادية على مجموع الأصول الصافية عند الفترة (t) للمؤسسة (i)؛
- $ROL_{i,t}$: تمثل معدل الأداء المالي المحسوب من خلال قسمة النتيجة الصافية على مجموع الأصول عند الفترة (t) للمؤسسة (i)؛
- $PHI_{i,t}$: تمثل مرحلة الاستثمار محسوبة من خلال قسمة مجموع التثبيتات الصافية على مجموع التثبيتات الإجمالية عند الفترة (t) للمؤسسة (i)؛
- $TP_{i,t}$: تمثل القيمة الوهمية 1 بالنسبة للملكية العمومية و 0 بالنسبة للملكية الخاصة عند الفترة (t) للمؤسسة (i)؛
- $PA_{i,t}$: تمثل القيمة الوهمية 1 عند الفترة الأولى (2010-2011) و 0 عند الفترة الثانية (2012-2014)
- $SA_{i,t}$: تمثل القيمة الوهمية 1 عند النشاط الخدمي و 0 عند النشاط الإنتاجي عند الفترة (t) للمؤسسة (i)؛
- $DFT_{i,t}$: تمثل نسبة الهيكل المالي المحسوبة من خلال قسمة الاستدانة الصافية على الأموال الخاصة عند الفترة (t) للمؤسسة (i)؛
- $PA_{i,t}$: تمثل القيمة الوهمية 1 عند الفترة الأولى (2010-2011) و 0 عند الفترة الثانية (2012-2014) عند الفترة (t) للمؤسسة (i)؛
- $taille_{i,t}$: تمثل حجم المؤسسة وتقاس باللوغريتم لمجموع الأصول عند الفترة (t) للمؤسسة (i)؛
- $TR_{i,t}$: تمثل معدل المردودية محسوب من خلال قسمة نتيجة العمليات على قيمة الأصل الاقتصادي عند الفترة (t) للمؤسسة (i).

6. النتائج الإحصائية للبحث :

1) معاملات الارتباط للنموذج بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة :

الجدول رقم (02) : يبين المعاملات والمعنوية الإحصائية للنموذج بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة

Dependent Variable				
Independent Variables	Unstandardized Coefficients		T	Sig
	B	Std. Error		
(Constante)	,188	,136	1,378	,171
معدل الاستدانة الصافية	.0000	,000	11,377	,000
معدل الاستدانة الإجمالية	,010	,046	,206	,837
معدل الديون الطويلة	,127	,086	1,481	,141
معدل المصاريف المالية	2,362	,947	2,494	,014
معدل فرص الاستثمار	-,001	,004	-,231	,817
معدل الأداء المالي	,040	,187	,215	,830
مرحلة الاستثمار	,056	,065	,851	,396
نوعية الملكية	,012	,030	,411	,682
قطاع النشاط	-,011	,016	-,678	,499
فترات تطبيق (SCF)	-,043	,027	-1,577	,117
معدل المردودية	,001	,002	,331	,741
الحجم	-,016	,011	-1,361	,176
R	,744			

R2	,554
F-statistic	12,811
Sig	,000

المصدر : من إعداد الباحث.

انطلاقاً من الجدول رقم (2) نلاحظ ما يلي :

بلغت قيمة معامل الارتباط في النموذج 74.4 %، مما يدل على أن علاقة المتغيرات المستقلة (معدل الاستدانة الصافية، معدل الاستدانة الإجمالية، معدل الديون الطويلة، معدل المصاريف المالية، معدل فرص الاستثمار، معدل الأداء المالي، نوعية الملكية، حجم المؤسسة، معدل المردودية، قطاع النشاط، فترات تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، مرحلة الاستثمار) مع المتغير التابع معدل الاستثمارات غير الملموسة هي علاقة طردية، وأن قوة هذه العلاقة تساوي 0.744؛ حيث بلغت قيمة معامل التحديد في النموذج 55.4 %، مما يدل على أن المتغيرات المستقلة (معدل الاستدانة الصافية، معدل الاستدانة الإجمالية، معدل الديون الطويلة، معدل المصاريف المالية، معدل فرص الاستثمار، معدل الأداء المالي، نوعية الملكية، حجم المؤسسة، معدل المردودية، قطاع النشاط، فترات تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، مرحلة الاستثمار) تفسر مقدار 0.554 من التغيير الحاصل في المتغير التابع معدل رسملة القيم المعنوية (نموذج التنبؤ ذات نوعية جيدة) حيث يبقى 44.6 % من التغييرات تفسرها متغيرات أخرى؛

قيمة F-statistic تساوي 12.81 وهي معنوية عند مستوى أقل من 0.05، مما يدل على أن المتغيرات المستقلة (معدل الاستدانة الصافية، معدل الاستدانة الإجمالية، معدل الديون الطويلة، معدل المصاريف المالية، معدل فرص الاستثمار، معدل الأداء المالي، نوعية الملكية، حجم المؤسسة، معدل المردودية، قطاع النشاط، فترات تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، مرحلة الاستثمار) قادرة على التنبؤ بالمتغير التابع معدل رسملة القيم المعنوية.

2) المعنوية الإحصائية للنموذج بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة :

نلاحظ من خلال الجدول رقم 02 أن معنوية الانحدار تختلف بين المتغيرات المستقلة حيث نجد أن المتغيرات التالية ليست معنوية لأن قيمة Sig أكبر من 0.05 :، معدل الاستدانة الإجمالية (0.837) Sig، معدل الديون الطويلة (0.141) Sig، معدل المصاريف المالية (0.014) Sig، معدل فرص الاستثمار (0.830) Sig، معدل الأداء المالي (0.396) Sig، نوعية الملكية (0.682) Sig، حجم المؤسسة (0.176) Sig، معدل المردودية (0.176) Sig، قطاع النشاط (0.499) Sig، فترات تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) (0.117) Sig، مرحلة الاستثمار (0.741) Sig. أما المتغير المستقل والممثل في معدل الاستدانة الصافية (0.000) Sig فكانت معنوية لأن Sig أقل من 0.05، حيث يعتبر المتغير الأخير هو السبب في معنوية تحليل التباين للانحدار .

يحتوي الجدول رقم (2) على نتائج تحليل التباين من أجل اختبار معنوية الانحدار، حيث أن الفرضية الصفرية تبين أن الانحدار غير معنوي أما الفرضية البديلة فتبين أن الانحدار معنوي، كما نجد من خلال الجدول رقم (2): أن Sig (0.000) أي أقل من مستوى المعنوية 0.05، مما يدل على رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة (الانحدار معنوي)، كما يبين وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة (معدل الاستدانة الصافية، معدل الاستدانة الإجمالية، معدل الديون الطويلة، معدل المصاريف المالية، معدل فرص الاستثمار، معدل الأداء المالي، نوعية الملكية، حجم المؤسسة، معدل المردودية، قطاع النشاط، فترات تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، مرحلة الاستثمار) من جهة والمتغير التابع (معدل تفعيل الاستثمارات غير الملموسة) من جهة أخرى، في المقابل يدل قبول الفرضية البديلة على معنوية الانحدار التي تتج عن وجود متغير واحد ذو معنوية على الأقل من بين المتغيرات.

3) معامل الارتباط و المعنوية الإحصائية بين كل متغيرين من النموذج : انطلاقاً من الجدول رقم (3) و (4) نجد ما يلي:

- 4) معامل الارتباط موجب (0.706) و معنوي (0.000) بين المتغير المستقل معدل الاستدانة الصافية و المتغير التابع معدل رسملة القيم المعنوية؛
- 5) معامل الارتباط موجب (0.332) و معنوي (0.000) بين المتغير المستقل معدل الاستدانة الإجمالية و المتغير المستقل معدل الديون الطويلة؛
- 6) معامل الارتباط موجب (0.311) و معنوي (0.000) بين المتغير المستقل معدل الديون الطويلة و المتغير المستقل نوعية الملكية؛
- 7) معامل الارتباط موجب (0.203) و معنوي (0.009) بين المتغير المستقل معدل الاستدانة الإجمالية و المتغير المستقل قطاع النشاط؛
- 8) معامل الارتباط موجب (0.282) و معنوي (0.000) بين المتغير المستقل معدل الأداء المالي و المتغير المستقل قطاع النشاط؛

- 9) معامل الارتباط سالب (-0.297) و معنوي (0.000) بين المتغير المستقل مرحلة الاستثمار و المتغير المستقل قطاع النشاط؛
 10) معامل الارتباط موجب (0.208) و معنوي (0.002) بين المتغير المستقل مرحلة الاستثمار و المتغير المستقل الحجم؛
 11) معامل الارتباط سالب (-0.233) و معنوي (0.003) بين المتغير المستقل الحجم و المتغير المستقل قطاع النشاط؛
 12) معامل الارتباط موجب (0.151) و معنوي (0.039) بين المتغير المستقل مرحلة الاستثمار و المتغير المستقل نوعية الملكية؛
 13) معامل الارتباط سالب (-0.156) و معنوي (0.034) بين المتغير المستقل مرحلة الاستثمار و المتغير المستقل معدل المددودية؛
 14) معامل الارتباط موجب (0.180) و معنوي (0.018) بين المتغير المستقل مرحلة الاستثمار و المتغير المستقل معدل الديون الطويلة؛
 15) معامل الارتباط موجب (0.165) و معنوي (0.027) بين المتغير المستقل مرحلة الاستثمار و المتغير المستقل معدل الاستدانة الإجمالية؛

الجدول رقم (03) : يبين المعاملات والمعنوية الإحصائية بين كل متغيرين من النموذج

	معدل رزمة القيم المعنوية	معدل الاستدانة الصافية	معدل الاستدانة الإجمالية	معدل الديون الطويلة	معدل المصاريف المالية	معدل فرص الاستثمار	معدل الأداء المالي
		,706	,100	,062	,139	-,005	,022
	,000		,065	-,057	-,011	-,013	,014
	,123	,227		,332	-,042	,005	-,097
	,237	,255	,000		-,043	,034	-,032
	,052	,450	,312	,310		-,021	,094
	,477	,442	,479	,346	,403		,017
Sig	,398	,434	,130	,356	,138	,422	
	,103	,305	,027	,018	,415	,495	,326
	,141	,150	,000	,223	,471	,449	,049
	,262	,216	,339	,009	,148	,189	,000
	,057	,336	,296	,451	,210	,068	,249
	,455	,437	,116	,079	,403	,497	,213
	,099	,208	,206	,243	,204	,124	,198

المصدر: من إعداد الباحث.

الجدول رقم (04) : يبين المعاملات والمعنوية الإحصائية بين كل متغيرين من النموذج

	مرحلة الاستثمار	نوعية الملكية	قطاع النشاط	فترات تطبيق (SCF)	معدل المددودية	الحجم
	,109	,093	-,055	-,136	,010	-,111
	,044	,089	-,068	-,037	,014	-,070
	,165	,311	,036	,046	-,103	-,071
	,180	,066	,203	,011	-,121	-,060
	,018	,006	,090	-,070	,021	,071
	,001	-,011	,076	-,128	-,001	-,099
	-,039	,142	,282	-,058	,069	,073
		,151	-,297	-,012	-,156	,208
	,039		,050	,134	-,122	,009
	,000	,279		,039	,094	-,233
	,443	,060	,326		-,083	,048
	,034	,077	,136	,169		,026
	,007	,456	,003	,288	,380	

المصدر: من إعداد الباحث.

7. مناقشة النتائج واختبار الفرضيات :

1) متغيرات تابعة تمثل مؤشرات الهيكل المالي في المؤسسة :

باستخدام تفسيرات نظرية الوكالة ونظرية المحاسبة الإيجابية وفيما يخص نسب الهيكل المالي في المؤسسات نجد أن هذه النسب تؤثر على الاختيار المحاسبي للاستثمارات غير الملموسة، حيث نجد أن تأثير الهيكل المالي أكبر من تأثير الاستثمارات غير الملموسة مما يدفع المديرين لاستخدام الخيارات المحاسبية للأصول غير الملموسة لتخفيف من حدة انعكاس تعقيد بنود الاستدانة، كما أن تفعيل الأصول غير الملموسة يعتبر الوسيلة المناسبة للمديرين من أجل توضيح نوعية النشاط للمقرضين بما يفسر استخدام قيم الديون، وبالتالي خفض التكاليف الوكالة المرتبطة بالديون، حيث يسمح ذلك بمناورة أكبر من طرف المديرين في اتجاه المقرضين من أجل زيادة دخلهم وكذا مجموع الأصول وتقليل نسب الديون.

بالنسبة لبيئة الأعمال يتضح أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ترتبط أساسا بصاحب المشروع، إلى أن الهدف المالي لهذا النوع من المؤسسات يكون وسطيا بين تعظيم قيمة حقوق المساهمين (تقييم طويل ومتوسطة الأجل للمؤسسة) و متطلبات السيولة من فئة المساهمين أنفسهم (تعويضات فورية في شكل أرباح)، أي أن المدير يكون غالبا مساهم رئيسي في مثل هذه الفئة من المؤسسات، أين يكون التركيز على عوامل أخرى لتحقيق المنفعة المثلى من وظيفة الإدارة رغم القيود الناتجة عن مستويات الدين.

بالنسبة لمصادر تمويل المشاريع الصغيرة تكون محدودة مقارنة بالمشاريع الكبرى حيث تقتصر على تمويل البنوك التجارية، بسبب صعوبات الحصول على تمويل من خلال الأسواق التنافسية حيث تتميز العملية الأخيرة بارتفاع التكاليف استخدام و تحليل المعلومات، حيث أن تخفيف قيود الاستدانة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة يتأثر بمشاكل التفاوض والتعاقد على سداد القروض، كما أن توطيد العلاقة بين أصحاب المشاريع ومديري المصارف يسمح بتقليل تباين المعلومات بين المساهمين والدائنين، هذا ما يعطي الدافع لمؤسسة من أجل استخدام الخيارات المحاسبية وخاصة المتعلقة بالمحاسبة عن الاستثمارات غير الملموسة لأجل توضيح نوعية استثماراتها للدائنين وتجنب مخالفة بنود الاستدانة.

من خلال النتائج الإحصائية نجد أن معامل الاستدانة الصافية (0.000)، معامل الاستدانة الإجمالية (0.01)، معامل الديون الطويلة (0.127)، معامل المصاريف المالية (2.362)، يتبين أن المعاملات الخاصة بنسبة الهيكل المالي تؤثر إيجابيا في مستوى تفعيل الأصول المعنوية كما أنها ذات معنوية إحصائية وتأثير ضعيف عند متغير معدل الاستدانة الصافية، بالنسبة إلى متغير المصاريف المالية أظهرت النتائج أن معامل التأثير إيجابية على متغير الاستثمارات غير الملموسة مع مستوى الدلالة من 1.4٪، حيث يبين ذلك أن الزيادة في المصاريف المالية يقابله تفعيل في الاستثمارات غير الملموسة، أي أن الأعباء المالية المرتفعة التي تواجهها المؤسسات تعتبر مؤشر على شدة الضغوط المالية المعتمدة، وبالتالي فإن المديرين يتخاطرون اتخاذ قرارات محاسبية تسمح بالحد من تلك الضغوط، وخاصة استخدام أكثر للاختيار المحاسبي للاستثمارات غير الملموسة. هذه النتيجة تدعم بقوة الفرضية الأساسية التي تنص على أن المؤسسات التي تخضع لمستويات استدانة مرتفعة هي الأكثر احتمالا لتفعيل استثماراتها غير الملموسة.

حيث يتفق ذلك مع نتائج الدراسات (Cazavan-Jeny, Jeanjean. 2004) (Cazavan-Jeny, (Charfi, 2006) Jeanjean 2006) في السياق الفرنسي ودراسة⁷³ (Chabchoub, Bouri 2011) في السياق التونسي ودراسة⁷⁴ (Landry, Callimaci, 2003) في السياق الكندي، في المقابل نجد دراسة⁷⁵ (Turki, Abdelmoula and Jarboui. 2006) في السياق التونسي التي لا تتفق مع النتائج السابقة حيث تؤكد أن ممارسات تفعيل المصاريف البحث والتطوير تقل مقابل تعقيد قيود الدين.

2) متغيرات تابعة تمثل مؤشرات الأداء الاستثماري في المؤسسة :

تشير نتائج الدراسة إلى أن متغير مرحلة الاستثمار (0.056) و متغير فرص الاستثمار (-0.001)، أي أن الأخير له تأثير سلبي وضعيف على مستوى تفعيل الاستثمار غير ملموسة، حيث استخدمنا في هذا الدراسة (فرص الاستثمار) نسبة الأصول المادية إلى مجموع الأصول، مما يبين أن ارتفاع مستوى أعمال الاستثمار في الأصول المادية يعكس سلبي على مستوى أعمال الاستثمار في الأصول المعنوية حيث أن العلاقة تنافسية مما يجعل فرص الاستثمار في الأصول المعنوية أقل، أي نفترض أن وجود فرص استثمارية قوية في المؤسسة يدفع باحتمال تفعيل الاستثمارات غير الملموسة، حيث تدعم نتائج الدراسة فرضية أن حجم الأصول المادية يؤثر سلبي على مستوى تنشيط الاستثمارات غير الملموسة، هذا يدعم فرضية أن المؤسسات التي تتوفر على أكبر الفرص الاستثمارية هي الأكثر احتمالا لتفعيل استثماراتها غير الملموسة. حيث يتفق ذلك مع نتائج دراسة (Cazavan-Jeny, Jeanjean 2006)⁷⁶ حيث أن رسملة مصاريف (R & D) بالمؤسسة ترتبط بمحدودية فرص نمو المؤسسة، وكذا دراسة⁷⁷ (Charfi, 2006) من خلال تأكيد ارتباط مستوى تنشيط مصاريف (R & D) بالفرص الاستثمارية.

3) متغيرات تابعة تمثل مؤشرات الأداء الاقتصادي في المؤسسة :

تشير نتائج الدراسة إلى أن معامل متغير معدل الأداء المالي (0.04)، معدل المردودية (0.001) يتبين وجود تأثير موجب وضعيف بين مؤشرات الأداء الاقتصادي ومستوى تفعيل الاستثمارات غير الملموسة، حيث أن النتائج الإحصائية ضعيفة وغير جوهرية اي لا يمكن استخدامها في تأكيد أو رفض فرضية أن المؤسسات التي تعاني من تراجع الأداء الاقتصادي هي الأكثر احتمالا لتفعيل استثماراتها غير الملموسة، حيث تتفق هذه النتائج من حيث وجود العلاقة مع دراسة⁷⁸ (Arcelus, Mitra and Srinivasan. 2005) التي تبين قوة استخدام ROI كمؤشر مناسب عن الأداء الاقتصادي. واستخدام متغير مفهوم الأصول غير الملموسة، التطوير التدريب البشري كمفسر للأداء الاقتصادي، وكذا دراسة⁷⁹ (Charfi, 2006) التي تبين وجود ارتباط بين مستوى تنشيط مصاريف (R & D) و الأداء الاقتصادي للمؤسسة، في المقابل نجد تباين مع نتائج دراسة⁸⁰ (Cazavan-Jeny, Jeanjean. 2004) التي تبين أن انخفاض استخدام رسملة مصاريف (R & D) يكون في المؤسسات ذات معدل مردودية مرتفعة.

4) متغيرات تابعة تمثل خصائص بيئة أعمال المؤسسة الاقتصادية :

بافتراض وجود تكاليف سياسية في النظرية المحاسبية الإيجابية⁸¹ (Watts et Zimmerman (1986) حيث يقترح الباحثين أن المؤسسات الكبيرة أكثر عرضة لضغوط خارجية من الأطراف الثالثة (الحكومة، والموظفين والنقابات ...) مما يؤدي إلى تحويل جزء من الأرباح لصالح الأطراف الثالث الأخيرة .

هذه التحويلات للثروة تتوافق مع التكاليف السياسية التي تشكل تدفقات نقدية تخفف بشكل مباشر أو غير مباشر من قيمة المؤسسات لصالح الوكلاء السياسيين، لتجنب هذه التكاليف تلجئ المؤسسات الكبرى في اختيار أساليب محاسبية تسمح بتقليل النتائج وبالتالي الرؤية السياسية، حيث تكون الاستثمارات غير الملموسة معنية من خلال الاعتراف بتلك النفقات بدل تفعيلها، تبين النتائج الإحصائية أن معامل متغيرات حجم المؤسسة (-0.012)، ذات تأثير سلبي وضعيف على متغير تفعيل الاستثمارات غير الملموسة، حيث أن أكبر المؤسسات في الجزائر يختارون تفعيل اقل لاستثماراتهم غير الملموسة، حيث أن هذا الخيار مطروح.

تبين النتائج الإحصائية أن الارتباط محقق بمعاملات لمتغيرات كل من نوعية الملكية (0.012)، قطاع النشاط (-0.011)، فترات تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) (-0.043)، مما يؤكد فرضية أن خصائص بيئة الأعمال (الحجم نوعية الملكية النشاط فترات تطبيق النظام المحاسبي) تسمح بتفسير مستويات تفعيل الاستثمارات غير الملموسة، حيث تدعم النتائج الفرضية التالي أن مستويات تفعيل الاستثمارات غير الملموسة في المؤسسة تتأثر بالخصائص المميزة لبيئة الأعمال (الحجم، قطاع النشاط، التشريع المحاسبي، ونوعية الملكية).

حيث تتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة⁸² (Bourmont. 2006) في السياق الأمريكية من خلال تأثير مستوى تفعيل (R & D) بشكل كبير وإيجابي مع كثافة مصاريف (R & D)، مستوى الابتكار في قطاع النشاط، فعالية سياسة حماية الابتكارات، حجم المؤسسة وكذا دراسة ((Chabchoub, Bouri 2011) (Charfi, 2006)⁸³ بالنسبة للحجم في البيئة التونسية والفرنسية على التوالي، وكذا دراسة (Cazavan-Jeny, Jeanjean 2006)⁸⁴ التي تبين أن رسملة مصاريف (R & D) تكون في المؤسسات الصغيرة مقابل انخفاض بالنسبة المؤسسات الكبيرة، في المقابل تتباين نتائج الدراسة مع نتائج دراسة (Turki, Abdelmoula and Jarbouli. 2006)⁸⁵ من خلال تأكيد عدم تأثير دافع الحد من التكاليف السياسية (الحجم) على الممارسات تفعيل مصاريف (R & D) في السياق التونسي.

8. الخلاصة :

لقد تزايد دور المنظمات المتعلقة بالملكية الخاصة ورأس المال (PE / VC) ، وذلك بسبب زيادة أهمية الأصول غير الملموسة في الاقتصاديات، حيث تشكل هذه المنظمات امتداد لفئة متخصصة من الوسطاء الماليين التي تعتبر أكثر المستعدين للتعامل مع التباين في المعلومات، أما بخصوص تطور علاقة أسواق رأس المال بالمساهمين الجمهور فقد أبرزت أهمية دور المحاسبة في تنظيم تلك الأسواق لأجل توفير المعلومات المالية لمستخدميها بغية توجيه القرارات الاستثمارية، أين يظهر دور المعلومات المحاسبية في السيطرة على تضارب المصالح بين أصحاب المصلحة. يقول Nakamura أن السبب الرئيسي لتحسن هامش الربح الإجمالي للاقتصاديات هو السيطرة على قيمة من الأصول غير الملموسة، في سياق تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، تبرز أهمية إعادة صياغة السياسات المحاسبية حيث تظهر استراتيجيات المديرين عند صياغة تلك السياسات، تهدف هذه الدراسة إلى اختبار محددات الاختيار المحاسبي للاستثمارات غير الملموسة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، حيث شملت الدراسة التجريبية 61 مؤسسة اقتصادية، و خلصت إلى النتائج التالية :

- تؤثر قيود الاستدانة التي تخضع لها المؤسسة بشكل سلبي في المعالجات المحاسبية لرسملة المصاريف البحث والتطوير R&D، أي أن تفسير خيارات تفعيل المؤسسات للاستثمارات غير الملموسة يكون من خلال نسب الهيكل المالي، حيث تتوفر علاقة سلبية وذات معنوية إحصائية في مؤشر الاستدانة الصافية ونسبة المصاريف المالية؛
- وجود ارتباط ذات تأثير سلبي و ضعيف بين مؤشر الفرص الاستثمارية و المعالجات المحاسبية لرسملة المصاريف البحث والتطوير حيث أن وجود فرص استثمارية قوية في المؤسسة يدفع بتفعيل الاستثمارات غير الملموسة، مما يبين أن نسبة الأصول المادية لها تأثير سلبي على مستوى تنشيط الأصول غير الملموسة؛
- يوجد ارتباط ذات تأثير ضعيف بين مؤشرات الأداء الاقتصادي (الأداء المالي و المردودية) و المعالجات المحاسبية لرسملة المصاريف البحث والتطوير حيث يمكن تفسير خيارات تفعيل المؤسسات للاستثمارات غير الملموسة باستخدام مؤشرات الأداء المالي في المؤسسة؛
- يوجد ارتباط سلبي بين حجم المؤسسات و المعالجات المحاسبية للمصاريف البحث والتطوير مما يؤكد فرضية التكاليف السياسية، كما تؤثر نوعية النشاط على خيار المعالجات المحاسبية للمصاريف البحث والتطوير، حيث تبين علاقة التأثير مستويات تفعيل الاستثمارات غير الملموسة في المؤسسة بالخصائص المميزة لبيئة الأعمال (الحجم، قطاع النشاط، التشريع المحاسبي، نوعية الملكية).
- تركز إشكالية الدراسة على اختبار المعالجة المحاسبية لمصاريف البحث والتطوير أي اختبار الخيارات المحاسبية لتفعيل الاستثمارات غير الملموسة، حيث لم تتطرق الدراسة إلى سياسات الإفصاح حول الاستثمارات غير الملموسة، وكذا إستراتيجية التوضيح حول نشاط المؤسسة، هذا ما يبرز أهمية إجراء دراسات مستقبلية تسمح باختبار سياق الإفصاح حول الاستثمارات غير الملموسة، وكذا إستراتيجية التوضيح حول نشاط المؤسسة.

الهوامش والمراجع :

- ¹ Leonardo L. Ribeiro. Luis Fernando Tironi THE ROLE OF VENTURE CAPITALISTS IN THE IDENTIFICATION AND MEASUREMENT OF INTANGIBLE ASSETS October, 2006.
- ² ANNE WYATT AND MARGARET A. ABERNETHY . Accounting for Intangible Investments .Australian Accounting Review .June 2008.
- ³ Baruch Lev Remarks on the Measurement, Valuation, and Reporting of Intangible Assets .FRBNY Economic Policy Review / September 2003.
- ⁴ Beata K. Smarzynska. and Shang-Jin Wei Corruption and Composition of Foreign Direct Investment: Firm-Level Evidence. Policy Research Working Papers. April 2000.
- ⁵ Jerold L. Zimmerman “The Role of Accounting in the 21st Century Firm” University of Rochester January 2, 2015 .
- ⁶ Francesco Crespi . Giuseppe Scellato Ownership Structure, Financial Constraints and Investment Decisions: Evidence from a Panel of Italian Firms .Università di Torino Working paper No. 05/2007.
- ⁷ Leonardo , Luis 2006. Op;cit,
- ⁸ Alex Edmans Mirko S. Heinle Chong Huang The Real Costs of Financial Efficiency When Some Information Is Soft . The Review of Finance, May 3, 2016.
- ⁹ Linda A. Myers . Susan Scholz and Nathan Y. Sharp RESTATING UNDER THE RADAR? DETERMINANTS OF RESTATEMENT DISCLOSURE CHOICES AND THE RELATED MARKET REACTIONS University of Texas at Austin April 2013 .
- ¹⁰ Mark Bagnoli And Susan G. Watts CONSERVATIVE ACCOUNTING CHOICES. Intermediate Accounting, Eighth Canadian Edition .Current Draft: March 2004.
- ¹¹ Jason G. Cummins .A New Approach to the Valuation of Intangible Capital. National Bureau of Economic Research .March 15, 2004.
- ¹² Alfredo Martín-Oliver . Vicente Salas-Fumás HOW DO INTANGIBLE ASSETS CREATE ECONOMIC VALUE? AN APPLICATION TO BANKS . Documentos de Trabajo. N.º 0730 . 2007.
- ¹³ Baruch, 2003. Op;cit,

- ¹⁴ Ryan H. Peters and Lucian A. Taylor Intangible Capital and the Investment-q Relation .Journal of Financial Economics (JFE), Forthcoming. February 21, 2016.
- ¹⁵ Dimas Mukhlas Widiartoro Measuring the Impact of Intangible Asset Investment toward Company Financial Health and Company Agency Problem .Empirical Research from Indonesian Companies during World Economic Financial Crisis 2006-2011 . ACRN Journal of Finance and Risk Perspectives .Vol. 1, Issue 2, Upcoming, Dec. 2012.
- ¹⁶ ANNE, MARGARET 2008 Op;cit,
- ¹⁷ Christoph Fischer Why Do Companies Go Public? Empirical Evidence from Germany's Neuer Markt. THE JOURNAL OF FINANCE VOL NO . This Version: May 2000.
- ¹⁸ ibid.
- ¹⁹ Jerold L. Zimmerman ,2015 op cit.
- ²⁰ Chih-Hsien Liao . Songtao Mo. Julia Grant Market Implication of Human Capital Investment .SSRN Electronic Journal.16 Jul 2008.
- ²¹ ibid
- ²² RAVINDRA TIWARI .Human Resource Accounting-A New Dimension Human Resource Management, Irwin Publications,6th ed.,1995.
- ²³ Francesco. Giuseppe 2007.op cit
- ²⁴ Leonardo , Luis 2006. Op.cit.
- ²⁵ Vladimir B. Michailetz . Andrey I. Artemenkov, Igor L. Artemenkov “Income approach and discount rates for valuing income-producing illiquid assets - outlines of new framework” Revisiting the concepts in income approach and developing the model of illiquid assets transactional pricing ? “International Valuation Centre .October 2007
- ²⁶ Alfredo.Vicente 2007.op cit
- ²⁷ ibid
- ²⁸ Hengjie Ai, Mariano Massimiliano Croce, and Kai Li . Toward a Quantitative General Equilibrium Asset Pricing Model with Intangible Capital. The Review of Financial Studies .02 December 2012.
- ²⁹ Baruch, 2003. Op.cit.
- ³⁰ RAVINDRA 1995.op cit
- ³¹ Dimas 2012.op cit
- ³² ibid
- ³³ Baruch, 2003. Op.cit.,
- ³⁴ Chih-Hsien . Songtao. Julia 2008.op cit
- ³⁵ Jennifer Francis Discussion of Empirical Research on Accounting Choice . Journal of Accounting and Economics 31 (2001) 255–307.This draft: October 2000.
- ³⁶ Robert P. Magee . Discussion of “Contracting Theory and Accounting”. SSRN Electronic Journal. March 2001.
- ³⁷ Thomas Fields .Thomas Lys .Linda Vincent .Empirical Research on Accounting Choice .Journal of Accounting and Economics conference . Journal of Accounting and Economics, 2001, vol. 31, issue 1-3, pages 255-307 Date: 2001.Draft: January 30, 2001
- ³⁸ Robert M. Bowen, Larry DuCharme, and D. Shores .Economic and industry determinants of accounting method choice . Revised: September 21, 1999.
- ³⁹ Mark ,Susan 2004.op cit
- ⁴⁰ Jason ,2004.op cit
- ⁴¹ James R. Brown, Bruce C. Petersen . Cash Holdings and R&D Smoothing , Journal of Corporate Finance. January 20, 2010.
- ⁴² Ann Tarca ACHIEVING INTERNATIONAL HARMONISATION THROUGH ACCOUNTING POLICY CHOICE. University of Western Australia. August 4, 2002.

⁴³ JENS WÜSTEMANN & SONJA KIERZEK Filling Gaps: Why Consistency of Accounting Standards Matters – Normative Evidence from the U. S. and Germany as Related to IFRS. . University of Mannheim . May 31, 2007.

⁴⁴ ibid

⁴⁵ Daniel A. Cohen Quality of Financial Reporting Choice: Determinants and Economic Consequences London Business School Accounting Symposium . SSRN Electronic Journal.This Draft: December 2003

⁴⁶ Linda. Susan and Nathan 2013op cit .

⁴⁷ JENS & SONJA 2007.op cit

⁴⁸ Anne Beatty .Joseph Weber . The Importance of Accounting Discretion in Mandatory Accounting Changes: An Examination of the Adoption of SFAS142. International Journal of Economics and Finance.January 10, 2005.

⁴⁹ David Cairnsa, Dianne Massoudib, Ross Taplinc, Ann Tarcab. IFRS fair value measurement and accounting policy choice in the United Kingdom and Australia. The British Accounting Review Volume 43, Issue 1, March 2011, Pages 1–21.

⁵⁰ Sean Wang Julia D’Souza Earnings Management: The Effect of Accounting Flexibility on R&D Investment Choices .Johnson School Research Paper Series #33-06 .February, 2006..

⁵¹ Robert Libby Nicholas Seybert .Behavioral Studies of the Effects of Regulation on Earnings Management and Accounting Choice. Oxford University Press .Accounting, Organizations, and Institutions. March 21, 2009.

⁵² James, Bruce 2010.op cit

⁵³ ibid

⁵⁴ Cazavan-Jeny, A., Jeanjean, T. (2004). Pertinence de l’inscription à l’actif des frais de recherche et de développement : Une étude empirique. Acte du 25ème congrès de l’association francophone de comptabilité, Louvain

⁵⁵ Ahmed Chabchoub, Abdelfettah Bouri .Etude empirique des déterminants des choix de comptabilisation des investissements immatériels : cas des entreprises tunisiennes .Nov 2011.

⁵⁶ Turki, H., Abdelmoula, A., Jarbouï, A. (2006). La comptabilisation des dépenses immatérielles : quels déterminants empiriques : cas des entreprises tunisiennes. 27ème congrès de l’Association Francophone de Comptabilité, Tunis, Tunisie.

⁵⁷ Charfi, S. (2006). Analyse empirique des facteurs explicatifs de la décision d’activation des dépenses de recherche et développement : Cas des entreprises françaises. Acte du 27ème congrès francophone de comptabilité, Tunisie..

⁵⁸ Cazavan-Jeny, A., Jeanjean, T. (2006). The Negative Impact of R&D Capitalization: A ValueRelevance Approach . European Accounting Review 15 (1) : 37–61.

⁵⁹ R Landry, S., Callimaci, A. (2003). The effect of management incentives and cross-listing status on the accounting treatment of R&D spending. Journal of International Accounting, Auditing & Taxation 12: 131-152.

⁶⁰ Charfi, (2006). Op cit

⁶¹ Cazavan-Jeny, Jeanjean, (2006).op cit.

⁶² Arcelus, F.J., Mitra, D., Srinivasan, G. (2005). On the incidence of deferred taxes, intangibles and non-linearities in the relationship between Tobin’s Q and ROI. Journal of Economics and Business 57: 165-185.

⁶³ Charfi, (2006). Op cit

⁶⁴ Cazavan-Jeny, Jeanjean, (2006).op cit.

⁶⁵ Cazavan-Jeny, Jeanjean, (2004).op cit.

⁶⁶ ibid

- ⁶⁷ Bourmont, M. (2006). Les déterminants de la publication d'informations sur les activités de recherche et de développement en France : Une étude longitudinale et méthodologique. Acte du 27ème congrès francophone de comptabilité, Tunisie.
- ⁶⁸ Chabchoub, Bouri 2011.op cit
- ⁶⁹ Charfi, (2006). Op cit
- ⁷⁰ Cazavan-Jeny, Jeanjean, (2006).op cit
- ⁷¹ Turki, Abdelmoula, and Jarbouï,. (2006). Op cit.
- ⁷² Chabchoub, Bouri 2011.op cit
- ⁷³ Chabchoub, Bouri 2011.op cit
- ⁷⁴ Landry, , Callimaci. (2003).op cit.
- ⁷⁵ Turki, Abdelmoula, and Jarbouï,. (2006). Op cit
- ⁷⁶ Cazavan-Jeny, Jeanjean, (2006).op cit.
- ⁷⁷ Arcelus, Mitra, and Srinivasan, (2005). Op cit
- ⁷⁸ Charfi, (2006). Op cit
- ⁷⁹ Cazavan-Jeny, Jeanjean, (2004).op cit.
- ⁸⁰ Chabchoub, Bouri 2011.op cit
- ⁸¹ Bourmont, (2006). Op cit
- ⁸² Chabchoub, Bouri 2011.op cit
- ⁸³ Cazavan-Jeny, Jeanjean, (2006).op cit.
- ⁸⁴ Turki, Abdelmoula, and Jarbouï,. (2006). Op cit

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

فؤاد صديقي (2017). دراسة تجريبية لمحددات الاختيار المحاسبي للاستثمارات غير الملموسة - حالة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية-.
المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية. المجلد 03 (العدد 02). الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة. ص.ص.39-55.



يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين وفقا لـ **رخصة المشاع الإبداعي نسب المصنّف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي (CC BY-NC 4.0)**.
المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية مرخصة بموجب **رخصة المشاع الإبداعي نسب المصنّف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي (CC BY-NC 4.0)**.



The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the **Creative Commons Attribution License**.

Algerian Review of Studies in Accounting and Finance is licensed under a **Creative Commons Attribution-Non Commercial license (CC BY-NC 4.0)**.